

المضاربة كآلية لتوظيف حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية

- بنك البركة الجزائري نموذجاً -

تاريخ استلام المقال: 2015/11/12 تاريخ قبول المقال للنشر: 2015/11/19

د. حروشي جلّول

جامعة أدرار

الملخص

عالج هذا البحث حسابات الاستثمار (ودائع الاستثمار) وحكمها الفقهي، كونها تمثل أهم مصدر خارجي لموارد المصارف الإسلامية، والسند الأساسي لعملياته الاستثمارية.

وقد هدف البحث إلى بيان وتحليل الصيغة الاستثمارية لحسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، وهي المضاربة؛ التي هي مشاركة بين صاحب المال وصاحب الخبرة في العمل والإنتاج حيث يقدم الأول ماله، والثاني خبرته وعمله، ثم يقسمان أرباح المشروع بنسب شائعة من الربح متفق عليها، أما الخسارة ففي رأس المال فقط حيث يكفي صاحب الخبرة خسارة جهده ووقته.

وقد أوضح البحث أن المصرف الإسلامي لا يكتسب ملكية الأموال المودعة لديه بمجرد الإيداع؛ بل تبقى مملوكة لمن أودعها، ويده عليها يد أمانة وليست يد ضمان، ويعتبر المصرف مضارباً أو وكيلاً عن المودع في توظيف هذه الأموال وذلك عبر الدفع بها لمستثمرين (مضاربين) تكون علاقته بهم علاقة مضاربة أيضاً.

أما ما يتعلق بالربح (محاسبة المضاربة) فلا يكون مستحقاً إلاً بتتضيض المال حقيقة أو تقديراً وظهور الربح، وتسليم رأس المال إلى رب المال. وقد حاول البحث الكشف عن مدى تطبيق هذه المحاسبة في بنك البركة الجزائري.

Abstract:

This research investigates investment accounts as they represent one of the most significant sources of the Islamic banks. Moreover, this research aims at analyzing sorts of investment within Islamic banking which is known as “modaraba”, that is the partnership between the loan owner and the expert where the first loans his money and the second contribute with experience. The division of the profits of the project with distinctive percentages; however, the loss happens only in the capital.

مقدمة:

أعلنت المصارف الإسلامية منذ إنشائها في النصف الأخير من القرن العشرين عن عزمها القيام بالمشروعات التنموية، للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية، معتمدة على مجموعة من النظم والأساليب لتعبئة الموارد واستخداماتها، ومن ضمن هذه الأساليب: حسابات الاستثمار أو الودائع لأجل كما تسمى في المصارف التقليدية.

والآلية أو النظام التعاقدية الذي تتبّعه المصارف الإسلامية بخصوص هذه الحسابات يركز على صيغة المضاربة؛ ذلك أن المصرف يوظف هذه الحسابات ويستثمرها عبر الدفع بها لمستثمرين تكون علاقته بهم هي الأخرى علاقة مضاربة، في حين لا يوظف المصرف التقليدي هذه الحسابات - الودائع - إلا عن طريق إقراضها مرة أخرى والاستفادة من فرق السعر بين فائدة الإقراض وفائدة الاقتراض.

وبناء على ما تقدم فإن الأسئلة التي نقترحها في هذه المعالجة التحليلية تتمثل في بيان ماهية حسابات الاستثمار؟ ودراسة عقد المضاربة كصيغة استثمارية لهذه الحسابات، بحكم أن المصارف الإسلامية اعتمدت تطبيقا خاصا لهذه الصيغة يقوم على مفهوم المضاربة المشتركة؟ وكيف طبق بنك البركة الجزائري هذه الصيغة؟

وتتمثل أهمية البحث في كونه محاولة متواضعة لجمع شتات ما تفرق في المراجع والكتابات التي تناولت استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار من طرف المصرف الإسلامي.

ومن أجل الإحاطة بمفهوم حسابات الاستثمار والمضاربة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الموضوع، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتوضيح الدور الاستثماري لصيغة المضاربة في الحسابات الاستثمارية. وهكذا فإن الموضوع وطبقا لمكوناته اقتضي تقسيما ثلاثيا، يقوم على المفاصل التالية:

أولاً: مفاهيم أساسية

1. حسابات الاستثمار

تعرف حسابات الاستثمار بأنها: " اتفاق بين المصرف والعميل، يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف، ولا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على عائد (فائدة أو ربح) بصفة دورية أو يحصل عليه في نهاية مدة الإيداع"¹. وهذا يعني أنه لكي نكون أمام حساب استثماري، يجب توفر عنصرين أساسيين:

الأول: المبلغ المودع يجب ألا يقل عن حد معين تشترطه المصارف عادة؛
الثاني: الزمن، إذ يشترط المصرف على المودع عدم سحب وديعته كلها أو بعضها قبل مُضي فترة معينة من الإيداع.

¹ - يوسف بن عبد الله الشبيلي، الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط1، دار ابن الجوزي، الدمام- السعودية، 1425هـ- 2005م المجلد الأول، ص23. وأصل الكتاب رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية سنة 2002.

وهذا ينتج عنه اتصاف حسابات الاستثمار بعدم المرونة وعدم ملاءمتها لصغار المودعين، فهي من ناحية تستلزم احتفاظ المصرف بالودائع مدة طويلة نسبيا، ومن ناحية أخرى لا يستطيع المودع السحب منها بشيكات.

نوعا حسابات الاستثمار

حسابات الاستثمار المشتركة (المطلقة) وهي الودائع التي قبل أصحابها تفويض المصرف استثمار أموالهم المودعة لديه حسب خطته وبرامجه وربطها بعمليات المصرف وتشاطه"، ومن ثم فإن أهم ما يميز تلك الحسابات، هو تفويض المودعين للمصرف باستثمار ودائعهم في أي مشروع يراه، وبالأسلوب الذي يقدر أنه الأنسب، ولذلك يطلق على الإيداع هنا: الإيداع مع التفويض.

ويقوم المصرف بتشغيل واستثمار هذه الودائع بنفسه أو مع شركاء آخرين، ثم يقوم في نهاية كل عام بتوزيع العوائد المستحقة لأصحاب هذه الودائع، بعد خصم المصاريف الإدارية المختلفة، وتكاليف الدراسات التي يتحملها المصرف في سبيل استثمار أموال المودعين من عملائه¹.

حسابات الاستثمار المخصصة (المقيدة) ويقصد بها تلك الودائع التي يشترط أصحابها على المصرف بعض الشروط والقيود، كأن يستثمرها في مشروع محدد أو لغرض معين، أو أن يستثمرها بنفسه أو غير ذلك من الشروط... وبالتالي "فهي حسابات تودع فيها المبالغ بغرض قيام المصرف باستثمارها في عمليات معينة أو محددة، مقابل حصوله على نسبة من الربح المتحقق (الغنم) وعليه الغرم (الغرم)، طبقا لعقد المضاربة المبرم عند فتح الحساب، وذلك وفقا للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم².

2. المضاربة

¹ - عبد الرزاق رحيم جدي الهيثي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص268.

² - جمال فريد - أليان أبو خضير: النقود والبنوك، ط 1، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002، ص89

في اللغة

المضاربة في اللغة: أصلها (ض ر ب)، وهي مفاعلة من ضرب في الأرض : إذا سار فيها، وتسمية المضاربة بهذا الاسم في لغة أهل العراق ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوجُ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾، [المزمل، 20] وقوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء، 101]، أي: سافرتهم، وقوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة، 273]، يقال: ضرب في الأرض إذا سار فيها مُسَافِراً. فكأنه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق.

وهي - أي: المضاربة -: أن تعطي إنساناً من مالك ما يتجر فيه على أن يكون الريح بينكما، أو يكون له سهم معلوم من الريح. ومناسبة الاشتقاق: لأنَّ العامل إنما استحقَّ الريح بعمله وضربه في الأرض، أو: لأنَّ كلا من الشريكين يضرب بسهم في الريح، فيسمى كلاهما مضارباً. أما أهل الحجاز فيسمون عقد المضاربة: قراضاً أو مقارضة، وهو مشتق من القطع؛ لأنَّ أصل القرض في اللغة: القطع، قال الزمخشري: أصلها من القرض في الأرض وهو قطعها بالسير فيها؛ وذلك لأنَّ المالك قطع للعامل قطعة من ماله وأعطاهم له مقارضةً ليتجر فيها¹.

واختار الحنفية والحنابلة التسمية بالمضاربة؛ لكونها موافقة للنص، واختار المالكية والشافعية التسمية بالقراض². ويتضح من ذلك أنَّ المعنى متفق وإن اختلف الإطلاق اللغوي.

في الفكر الاقتصادي الإسلامي

¹ - ابن منظور، لسان العرب، مجلد 1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، 1995، ص 543.
- ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (36/38).²

وَتُعَرَّفُ بأنها: "عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويُوَزَّعُ الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها. أما الخسارة إذا وقعت فيتحمّلها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله"¹.

وتعتبر المضاربة من أهم أدوات التمويل التي تطبقها المصارف الإسلامية (انظر الشكل أسفله - الشكل 1)، وتتميز عن باقي الأساليب الإسلامية في عملية التمويل بنسبة المخاطرة العالية؛ لأن المصرف يقوم بتسليم ماله للمضارب الذي يتولى مهمة العمل والإشراف، ولا يكون ضامناً إلا في حالة التقصير أو التعدي².

¹ - وهبة الزحيلي: المعاملات المالية المعاصرة، ط 4، دار الفكر، دمشق، 2007، ص 438.

² - نفسه، ص 440.

وقد عرف قانون المصرف الإسلامي الأردني المضاربة المشتركة بأنها: " تسلم النقود التي يرغب أصحابها في استثمارها سواء بطريق الإيداع في حسابات الاستثمار المشترك أو بالاكتتاب في سندات المقارضة المشتركة، وذلك على أساس القبول العام باستعمالها في التمويل المستمر والمختلط مقابل الاشتراك النسبي فيما يتحقق سنوياً من أرباح صافية ودون القيام بتصفية عمليات التمويل غير المهيأة للمحاسبة"¹.

¹ - نشر هذا القانون في العدد 2773 من الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الصادرة بتاريخ 42 ربيع الأول 1398 هـ الموافق 01 أبريل 1978 م.

ويجب التنبيه إلى أن معنى المضاربة في الفكر الاقتصادي الوضعي يختلف عن المفهوم الإسلامي، حيث ينطلق في تعريفها وبيان أنشطتها بعيداً عن تلك النظرة الأخلاقية التي قرنت المضاربة بالقمار. وطبقاً لما أورده آدم سميث تعني المضاربة الحصول على ثروات طائلة على نحو مفاجئ، ودون مزاوله مهنة راسخة، وإنما مزاوله أية تجارة يتوقع أن يكون احتمال الربحية فيها أعلى مما هو معتاد.

وتعني المضاربة المعروفة في بورصة الأوراق المالية: المخاطرة بالبيع وال شراء بناء على التنبؤ بتقلبات الأسعار، بغية الحصول على فارق الأسعار. وهذا على قدرات المتعاملين على التحليل والحس، والتصور الصحيح للسوق، وعدم التأثر بالعوامل العاطفية كالتشائعات ونحوها. وفي هذه النوع من المضاربة يُسمح للمضاربين بالتعامل المكشوف بمعنى البيع وعقد الصفقات دون أن يكون المضارب مالكا للسلع، مع العلم بأن من بين هذه الصفقات ما ليس ببيعاً حقيقياً ولا شراء حقيقياً، لأنه لا يجري فيها تسليم أو تسلم حقيقيين، وإنما المسألة كلها تنحصر في قبض أو دفع فروق الأسعار. وعلى هذا الأساس يقسم المضاربون إلى ثلاثة فئات هي:

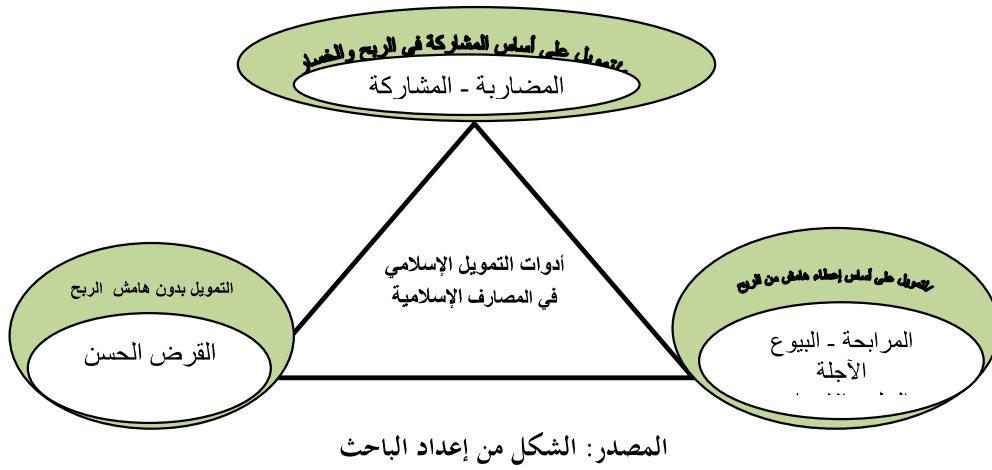
- مضاربو الأرباح السريعة : وهم الذين يقومون ببيع وشراء الموجودات في غضون مدة قصيرة جداً بصرف النظر عن مستوى الربح؛

- مضاربون اعتباريون : وهم الذين يقومون بالاحتفاظ بالموجودات لمدة لا تتجاوز اليوم الواحد، لذا فهم يعرفون بالمضاربين اليوميين هدفاً في كسب أرباح معتدلة؛

- مضاربو المراكز : وهم ممن يحتفظون بالموجودات لعدة أيام أو لأسابيع عدة بهدف الحصول على مستوى أعلى من الربح المتوقع مقابل التنازل الزمني عن أموالهم الموظفة في عملية المضاربة.

وتتخذ المضاربة شكلين رئيسيين هما مضاربة مستوى السعر ومضاربة علاقات السعر، وتعتمد الأولى بالدرجة الأساس على توقعات المضاربين في السوق الواحد. فإذا كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع مستوى الأسعار في المستقبل فإن المضاربين سوف يتخذون صنف المركز الطويل، وإن صحت التوقعات بعد مدة، فإن المضاربين سيتخذون مركزاً قصيراً في العقد وبذلك سيحققون الأرباح. وعلى العكس من ذلك تماماً في حالة التوقعات = بانخفاض مستوى الأسعار في المستقبل، فإنهم سيتخذون المركز القصير ابتداءً ومن ثم المركز الطويل في العقد. أما مضاربة علاقات السعر فهي استغلال المضارب للانحرافات في العلاقات السعرية ما بين العقود المستقبلية من خلال اتخاذ مركز طويل في عقد

الشكل رقم (1) أهم الصيغ التمويلية للمصارف الإسلامية



ثانيا: الطبيعة المصرفية للمضاربة في حسابات الاستثمار من منظور المصرف الإسلامي

والمقصود هنا: بيان وتحليل العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل، ثم الآثار المترتبة على هذه العلاقة.

1. العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل

سبقت الإشارة إلى أن الصيغة التعاقدية المعتمدة من قبل المصارف

الإسلامية فيما يتعلق بحسابات الاستثمار هي المضاربة، وتتم بإحدى صورتين:

المضاربة الفردية: وهي مشاركة بين صاحب المال وصاحب الخبرة في

العمل والإنتاج حيث يقدم الأول ماله، والثاني خبرته وعمله، ثم يفتسمان أرباح

مستقبلي معين ومركز قصير في عقد مستقبلي آخر في المدة نفسها. ويمثل هذا النوع مضاربة بالفارق مابين سعرين مستقبليين وبهذا النوع يقل التعرض إلى مخاطر التغيرات السعرية عما موجود في اتخاذ المركز الواحد (مستوى السعر)، فإذا ما تعرض المضارب إلى خسارة من ناحية بسبب تحرك سعري غير متوقع في أحد المراكز فإنه سيتم تعويضها بأرباح ناجمة من تحركات السعر بالمركز الآخر.

وبهذا يتضح أن المضاربة التي تجري في البورصة قائمة على المقامرة والرهان مما يعني أنها محرمة في الفقه الإسلامي.

المشروع بنسب شائعة من الربح متفق عليها، أما الخسارة ففي رأس المال فقط حيث يكفي صاحب الخبرة خسارة جهده ووقته؛ بمعنى أن المصرف يضارب بنفسه. وهذه الصيغة غير مستخدمة إلا نادراً.

المضاربة المشتركة: التي يتعدد فيها أطراف العلاقة سواء أصحاب رأس المال أو المضاربين المستثمرين، وهذه الصورة هي الجاري بها العمل في المصارف الإسلامية، بصيغ تطبيقية مختلفة، أهمها:

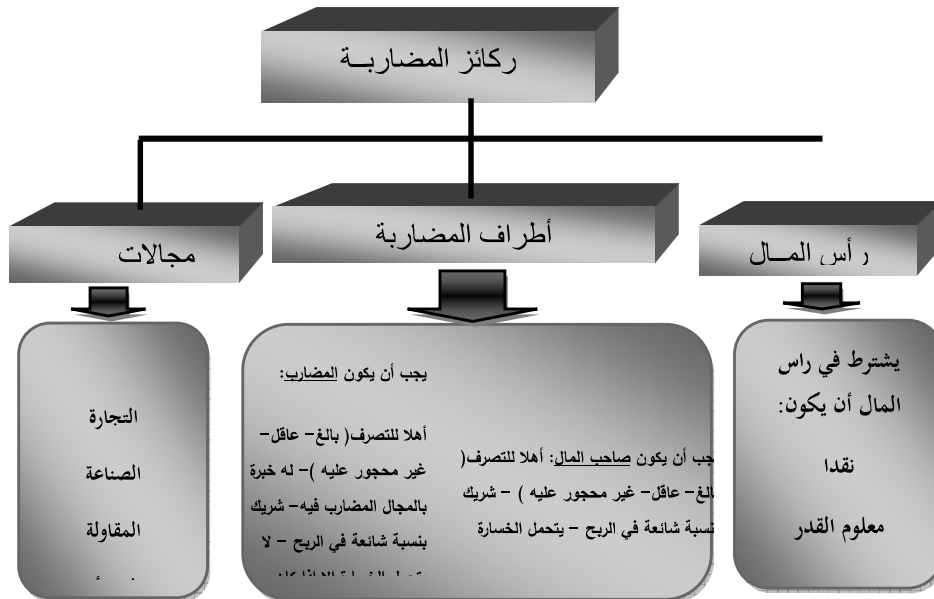
المضاربة المؤقتة : وهي التي تأخذ شكل صفقات يشتريها صاحب العمل بتمويل من المصرف الإسلامي، وتُصَفى خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وتتم المحاسبة بين طرفي المضاربة على أساس الربح الفعلي بعد تنضيض المال حسب الاتفاق بينهما.

المضاربة المستمرة : وهي التي تأخذ شكل الشركة المستمرة لتنفيذ مجموعات متتالية من الصفقات والعمليات، وتستمر لأكثر من فترة مالية، وتتم المحاسبة في نهاية كل فترة مالية، ولا ينتظر حتى ينضض المال ، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتوظيف جزء من أموال أصحاب حسابات الاستثمار في المضاربة مع صاحب الخبرة (رجل أعمال - شركة - مؤسسة - هيئة)، وهو أمين على مال المضاربة حيث إن المال موجود لديه بصفة وديعة مع التفويض له من المصرف باستثماره في ضوء الشروط الواردة في العقد بما يضمن المحافظة على المال وتنميته في الحلال.

وتحرص المصارف الإسلامية حرصاً شديداً على التعامل بصيغة المضاربة المتوفرة على كافة ركانتها (الشكل الموالى - الشكل 2) الشرعية، لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملكون المال وليس لديهم الخبرة أو الوقت لتشغيله وبين من يملكون الجهد والخبرة والوقت الكافي إلا أن لا مال لهم أو أن طاقتهم الإنتاجية تفوق ما لديهم من مال، ففي هذه الصيغة تتجلى المشاركة بين المال والعمل لذلك

نقول بأن العلاقة بين المصرف وعميله هي علاقة شريك لشريكه، وليست علاقة الدائن لمدينه، كما هو الحال في البنوك التقليدية¹.

الشكل (2) أركان المضاربة كما تطبقها المصارف الإسلامية.



المصدر: الشكل من تصميم الباحث بناء على المعطيات الفقهية والبنكية

1-1 التوظيف بالمضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية

إنتهينا في العنصر السابق إلى أن التطبيق العملي للمضاربة من طرف المصارف الإسلامية يقوم على مفهوم المضاربة المشتركة التي يتعدد فيها أطراف العلاقة (الشكل أدناه - الشكل 3)؛ فالمصرف يتلقى أموال المودعين، ويكون بالنسبة لهم مضاربا، ويدفع هذه الأموال إلى المستثمرين، (وهؤلاء بالنسبة للمصرف مضاربون)، لاستثمارها في المشاريع التي يرونها بصيغة مضاربة مستقلة في العمل والربح، وفق شروط وضوابط يتم الاتفاق عليها. فإذا تحقق الربح وُزِعَ بين المودع (رب المال) المصرف (المضارب المشترك) والمستثمر (المضارب الثاني)

¹ - عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 20 ع 2، 2008م - 1427هـ، ص 64، بتصرف.

حسب النسب التي تم الاتفاق عليها، وإن تحققت الخسارة فلا شيء للمستثمر ولا للمصرف، ويتحمل رب المال الخسارة وحده، إذا كانت بقوة قاهرة بلا تقصير ولا تفريط من المضارب الثاني، وإلا أعتبر متعديا وعليه الضمان¹.

الشكل (3) أطراف المضاربة المشتركة.



2-1 : مميزات المضاربة المشتركة ومراحلها

2-1 - أ : مراحل المضاربة المشتركة

تطبق المصارف الإسلامية المضاربة المشتركة على أربعة مراحل²:

المرحلة الأولى: يجري فيها تجميع مدخرات أصحاب رؤوس الأموال بصورة

انفرادية لدى المصرف، فيبرم المصرف معهم عقدا يتم بمقتضاه تحديد مدة

¹ - يتغير الوصف الفقهي للمضارب (المصرف) تبعا لتقدم مراحل مشروع المضاربة: فيكون وديعا ابتداء، أي لحظة قبضه للمال وقبل الشروع في العمل، وتعتبر يده يد أمانة وفقا لأحكام الوديعة. ويكون وكيلا بالتصرف إذا شرع في العمل؛ فيحل محل رب المال فيما عهد إليه من التصرف في ماله. ويصبح شريكا إذا تحقق الربح بالحصة المتفق عليها بداية. وإذا فسدت المضاربة بأي سبب من أسباب الفساد - كاشتراط ضمان رأس المال على العامل مثلا - تحولت العلاقة إلى إجارة ويصبح المضارب أجيرا تفرض له أجره المثل، والربح كله لرب المال. ويصير المضارب غاصبا إذا خالف الشرط المعتبر مما يرتب عليه الضمان. انظر: ابن عابدين: رد المحتار على

الدر المختار "حاشية ابن عابدين"، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، 1966م، ج5، ص645

² - محمد علي محمد أحمد البنا، القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006، ص554.

المضاربة، وكيفية توزيع الأرباح وشروطها، وكل ما يتعلق بعقد المضاربة من أحكام. وعادة ما تأتي أموال المضاربة من مصادر أموال المصرف الإسلامي سواء كانت داخلية أم خارجية.

المرحلة الثانية: يقوم المصرف خلالها بدراسة فرص الاستثمار المتاحة، وتقييم المشروعات الإنتاجية المتاحة للتمويل، وتحديد مدى مطابقتها مع أولويات الاستثمار الإسلامي، كما يجري المصرف تقويماً لإمكانات الربح واحتمالات الخسارة.

المرحلة الثالثة: وفيها تسلم الأموال إلى المستثمرين كل على حده، مع تحديد شروط المضاربة معهم، فتقوم بين المصرف وبينهم مجموعة من المضاربات الثنائية.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة النهائية حين تحتسب الأرباح ويعاد رأس المال، فيحصل أصحاب رؤوس الأموال على النسبة المحددة في العقد عند استحقاق الأجل. وقد يتم الاتفاق في أغلب الأحيان على عدم تحديد أجل للمضاربة، ويتفق على استحقاق الإرباح دورياً بحسب مقتضيات المصلحة وطول مدة المضاربة. أما المستثمرون فإنهم يحصلون على حصتهم من الربح بناء على الاتفاق المبرم مع المصرف، على ألا يكون محدداً سلفاً ولا نسبة من رأس المال، وإنما على النسبة في الأرباح من العائد.

ويمكن أن يخصص المصرف جزءاً من رأس ماله، ويشارك المودعين بنسبة من الربح والخسارة، وفي هذه الحالة يكون شريكاً ومضارباً في آن واحد¹.

1-2 - ب: السمات المميزة للمضاربة المشتركة²

¹ - ينظر: طلال أحمد النجار: المضاربة المشتركة ومدى تطبيقاتها في المصارف الإسلامية في فلسطين معوقاتهما- تطویرها، رسالة ماجستير في الفقه المقارن مقدمة إلى كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2002، ص 33.

² - عبد الرزاق رحيم جدي الهيثي، مرجع سابق ص 474 وما بعدها.

الجماعية: يكون المصرف في المضاربة المشتركة واسطة بين طرفين، فرأس المال مقدم من جهة المودعين والأشراف من جهة المصرف والعمل من جهة المستثمرين، ويقتسمون الأرباح فيما بينهم.

الإستمرارية: فالمضاربة المشتركة مستمرة بطبيعتها لا يمكن تصفيتها في تاريخ محدد؛ لأن منها ما يحتاج إلى عدة سنوات فلا يتصور أن تجري تصفية المضاربات القائمة كلها في وقت واحد، كما لا يمكن عودة رأس المال نقوداً إلا عند تمام العمل ونهايته.

طبيعة رأس المال: رأس المال في المضاربة المشتركة هو مجموع رؤوس الأموال المودعة لدى المضارب المشترك على أساس الخط المستمر من قبل المودعين الراغبين في مشاركة المصرف في استثمار أموالهم من أجل تحقيق نسبة من الأرباح.

التكامل: المضارب المشترك يجوز له عقد أكثر من مضاربة فيما يعرف بتتالي المضاربة، ويكون بين هذه المضاربات تكامل في الأرباح والخسائر فيما يشبه المقاصة القانونية compensation، حيث يتم جبر خسارة الأولى ببربح الثانية والعكس.

الشروط المقتترنة بالعقد: ونقصد بها تلك الشروط المنافية لمقتضى العقد، أو التي تكسب أحد المتعاقدين مركزاً متميزاً، لأنه لا يجوز في المضاربة المشتركة للمودع لدى المضارب المشترك (المصرف الإسلامي) أن يفرض شروطاً أو قيوداً عليه.

آثار العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل

أشرنا في فقرة سابقة، عند الحديث عن المضاربة المشتركة- باعتبارها الصيغة التعاقدية التي تربط المصرف والعميل-، إلى أن هذه الصيغة تتضمن أطرافاً ثلاثة، ويعد المضارب المشترك الطرف المركزي في هذه العملية، فأغلب

الآثار المترتبة على المضاربة المشتركة كصيغة تعاقدية تحكم حسابات الاستثمار، تتعلق به بشكل رئيسي، وبيان ذلك كما هو آت:

1-2: حدود سلطة المضارب في التصرف

ويقتضي ذلك بيان ما يملكه المضارب من التصرفات وما لا يملكه.

1-2- أ: التصرفات التي يملكها المضارب بمقتضى العقد

وتتمثل في جميع التصرفات التي تعد من ضرورات الاستثمار أو توابعه مما جرت به عادة المستثمرين وما جرى به العرف¹.

1-2- ب: التصرفات التي لا يملكها المضارب إلا بالتفويض العام أو الإذن الخاص

يقصد بالتفويض العام أن يقال له: اعمل فيها برأيك، أو بما شئت...، ومن التصرفات التي يملكها المضارب بالتفويض العام:

– خلط مال المضاربة بغيره كما يرى بعض الباحثين المعاصرين²، حيث أصبح هذا الأمر متعارفا عليه ويتطلبه مناخ الاستثمارات المصرفية المعاصرة.

– مضاربه بمال المضاربة (تتالي المضاربة)، بحيث يقدم المصرف المال لطرف آخر ليضارب به، والواقع أن المودعين متيقنون من أن

¹ - وقد عدد بعض الدارسين بعض هذه التصرفات، انظر: يوسف بن عبد الله الشبيلي، مرجع سابق، ص 251.

² - عبد الرزاق الهيثي، مرجع سابق، ص 475.

المصرف سيدفع هذه الأموال للغير لاستثمارها، فالأمر أضحى متعارفا عليه ولا يحتاج لإذن؛ فالمعروف عرفا كالمشروط شرطا¹.

أما التي لا يملكها إلا بالإذن الخاص (ومعناه: صدور ترخيص نصي بخصوص تصرف معين) فهي²:

– الاستدانة على مال المضاربة، فقد ذهب عامة الفقهاء قديما وحديثا إلى أنه ليس للمضارب أن يقترض على المضاربة مثلا، أو يشتري بأكثر من رأس المال بغير إذن صاحبه، كما أن النظم المصرفية الحديثة تضع سقوبا محددة للاستدانة لا يمكن تجاوزها.

– التبرع بمال المضاربة، فليس للمضارب أن يتبرع بشيء من مال المضاربة دون إذن صاحبه.

2-1- ج: التصرفات التي لا يملكها المضارب مطلقا لا بالتفويض العام ولا بالإذن الخاص

وهي التصرفات المحظورة شرعا كالربا والقمار والمتاجرة في الخمر والمخدرات.. وغيرها من الممنوعات.

2. كيفية توزيع الأرباح في المضاربات التي تجريها المصارف الإسلامية والوصف الشرعي للمضارب فيها

2-1: كيفية احتساب وتوزيع الأرباح في المضاربة

¹ - قاعدة فقهية ذكرتها مجلة الأحكام العدلية في المادة : 43، وأوردها ابن نجيم في الأشباه والنظائر، ج 1 ص 96 بصيغة: "العادة المطردة في ناحية هل تنزل عادتهم منزلة الشرط"، وأوردها الدسوقي في حاشيته، ج 2 ص 4 بلفظ "العرف كالشرط" وانظر: شرح القواعد الفقهية للندوي، ص 56، وشرح القواعد الفقهية للزرقا، ص 239.

² - يوسف بن عبد الله الشيبلي، مرجع سابق، ص 268.

2-1-أ: احتساب الربح في المضاربة

لا يسلم للمضارب ربح في المضاربة الثنائية حتى يستوفي رب المال رأس ماله كاملاً، ويتحمل ربح المضاربة الخسارة الحاصلة في رأس المال. قال ابن المنذر: "إذا اقتسما الربح ولم يقبض رب المال رأس ماله؛ فأكثر أهل العلم يقولون برد العامل الربح حتى يستوفي رب المال ماله"¹. أما المضاربات المشتركة التي تجريها المصارف الإسلامية فيتم احتساب الأرباح فيها على النحو الآتي²: (انظر الشكل 4)

- I. احتساب الهالك فيها وفق التصور التالي: حساب الهالك من مال المضاربة، وهذا يشمل فيما يشمل النفقات المختلفة، من تكاليف السلع والأمتعة، ونفقات الأعراف والغلمان ونفقات المضارب في حاجاته الراتبية.
- II. احتساب النفقات التي تدخل في عمليات المضاربة أو التي نص في العقد على دخولها كالمضرائب المستحقة، والزكاة، وخصم احتياطي مخاطر الاستثمار ... الخ
- III. ما يتعلق بالاحتياطات الأخرى التي يضعها المصرف لا بد أن تكون من حصة المساهمين دون أصحاب الودائع الاستثمارية.
- IV. تحسب الأرباح في كل سنة مالية بناء على ما يسمى بالتخصيص التقديري، حيث تقدر قيمة الأدوات الاستثمارية ومن ثم خصم الهالك والنفقات وما تبقى يكون هو الربح.
- V. الفصل بين الأرباح الاستثمارية، وأرباح الخدمات المصرفية، وذلك بتخصيص أرباح الخدمات المصرفية للمصرف وفي المقابل لا يتحمل المودعون

¹ - ابن قدامة: المغني، ط1، دار الفكر، بيروت، 1405هـ، ج 5 ص 40.

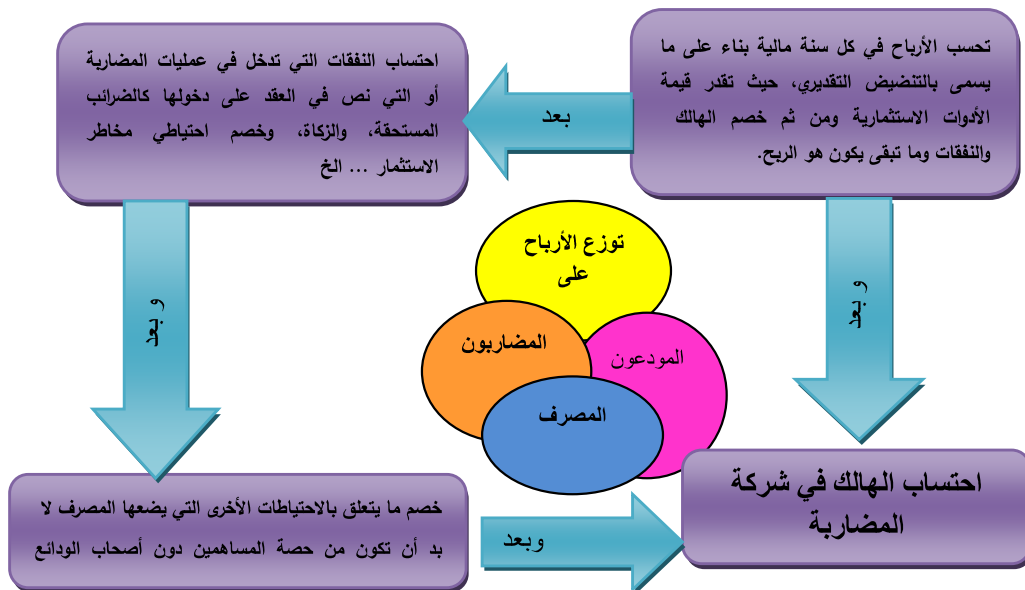
² - منصور محمود مقدادي ونبيل محمد المغيرة: محاسبة شركة المضاربة في الفقه الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية المعاصرة)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، 1431هـ- 2010م، ص 96 وما بعدها.

نفقات موظفي المصرف ومصاريفه الإدارية العامة، على اعتبار أن هذا من أعمال المضاربة التي على العامل (المصرف) ولا يتحملها رب المال.

2-1-ب: كيفية توزيع الأرباح في المضاربة

توزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة: المودعين، والمصرف، والمضارب الثاني (المستثمر)، وذلك بحسب النسبة الشائعة المتفق عليها بينهم، وبحسب مدة دخول هذه الأموال في المضاربة المشتركة. ولا يجوز الاشتراط في العقد أنه إذا طلب المودع الانسحاب بأمواله قبل انتهاء العام سقط حقه في الربح، أو يكتب تنازلاً عن حقه في الأرباح، بل ينظر في مدى قدرته على الانتظار إلى حين توزيع الأرباح أو عدم قدرته على الانتظار، وفي حال عدم القدرة على الانتظار يعطى له رأس ماله، ويقدر قيمة ربحه إلى تلك المدة مع إرجاء دفع الأرباح إلى نهاية السنة إلى أن يتحقق المصرف من نسبة الربح في نهاية السنة المالية (الملحق 01).

الشكل (4) توزيع الأرباح في شركة المضاربة.



الشكل من تصميم الباحث

2-2: الوصف الشرعي للمضارب في المضاربة المشتركة

كما هو معلوم تقوم العلاقة بين المصارف التقليدية والعملاء على أساس القرض؛ فالمصرف التقليدي مُقرض والعميل مقترض، وبالتالي فإن العلاقة بين العميل والمصرف علاقة قرض، فالعميل ملزم برد القرض وفوائده في آجال محددة بغض النظر عن نتائج المشروع من ربح أو خسارة¹. بينما تتحدد طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمضارب على مبدأ أمانة المضارب وعدم تحميله لخسائر المشروع؛ بمعنى أن ضمان رأس المال في المضاربة يكون على مالكه، وليس على الوكيل المضارب (المصرف الإسلامي) إلا إذا قصر أو تعدى، عملاً بما هو مستقر عند عامة الفقهاء، الذين يجعلون مال المضاربة في يد المضارب في المضاربة أمانة، فلا يضمنه إذا خسر أو ضاع أو تلف بأي شكل من الأشكال، ما دام هذا التلف أو الخسارة بغير تعد أو تقصير من المضارب، فإذا نتج ذلك عن تعد أو تقصير من المضارب فإنه يضمنه. قال ابن المنذر: "أجمع كل من نحفظ عنهم من أهل العلم أن القول قول العامل في قدر رأس المال"².

وفي الوقت الذي يعتبر فيه بعض الباحثين هذا الموضوع سر تميز المصارف الإسلامية والفارق الحقيقي بين واقع الاستثمار فيها وبين ما هو الحال في المصارف التقليدية، يرى آخرون أنه من أهم المخاطر التي تواجه تطبيق المضاربة المشتركة؛ ذلك أن عدم الضمان من شأنه أن يعرض أموال المستثمرين للخطر مما يحول دون إبداع أموالهم لدى تلك المصارف.

وقد تباينت آراء الفقهاء والباحثين بخصوص الحلول والمخارج والآليات المقترحة للتحكم في هذا الصنف من المخاطر. فذهب رأي إلى القول بأنه لا سبيل

¹ - أبو زيد، محمد عبد المنعم: المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث في كتاب: الوقائع- دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية-، جامعة الشارقة مركز البحوث والدراسات، الشارقة، 2003م، ج2 ص628.

² - ابن قدامة: المغني، مرجع سابق، ج5 ص44.

إلى تذليل هكذا مخاوف إلا بالتحري الدقيق للقيم الإيمانية للمتعامل (المستثمر)، المتمثلة في منظومة المبادئ والأحكام القطعية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية والتي تعتبر المرجع للأعمال الصالحة المطابقة لشرع الله ﷻ، وهذه القيم واجبة التطبيق والالتزام بها من قبل المسلمين في كافة نواحي الحياة.

وبناء عليه يتوجب على هيئات الاستثمار بالمصرف القيام بالدراسة والتحليل للصفات والشروط التي يجب أن تتوافر في المتعامل مع المصرف، حيث إن الإهمال أو التقصير في هذه الدراسة يعد من أكبر مصادر المخاطرة، وإعداد الدراسة عن المتعامل قبل التعاقد مطلب ضروري وشرعي لأن المصرف كأمين على المال - حسابات الاستثمار - يجب عليه مراعاة التصرف فيه وفقاً للأصلح وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا تعاقد المصرف مع متعامل ليس أهلاً للاستثمار الإسلامي، فإنه يُعدّ مخالفاً وخائناً للأمانة، كما يقول الإمام مالك: " لا أحب للرجل أن يُقارض رجلاً لا يعرف الحلال والحرام وإن كان رجلاً مسلماً فلا أحب أن يُقارض من يستحل شيئاً من الحرام في البيع والشراء"¹.

وقد ذهب الدكتور سامي حماد إلى القول بضمان المضارب المشترك لتجنب هذه المخاطر²، قياساً على الأجير المشترك واستناداً إلى قول الإمام ابن رشد: "... ولم يختلف هؤلاء المشاهير من فقهاء الأمصار أنه إن دفع العامل رأس مال القراض إلى مقارض آخر؛ أنه ضامن إن كان خسران"³.

لكن هذا الرأي انتقد على أنه قياس مع الفارق حيث إن الأجير المشترك هو الذي يتسلم أمتعة الناس ويقوم بتصنيعها لهم مقابل أجر محدد، أما المضارب

¹ - مالك بن أنس الأصبحي، المدونة الكبرى - رواية سحنون عن ابن القاسم عن الإمام مالك، دار الفكر، القاهرة، ج 4، ص 57.

² - سامي حمود حسن: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار الاتحاد العربي للطباعة، 1976، ص 442.

³ - ابن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد، اعتنى به: هيثم طعيمة، ط1، صيدا، المكتبة العصرية، 1423هـ - 2002م، ج 2 ص 229-230.

فهو يستلم أموالاً كي يعمل بها، ثم يأخذ نصيبه من الربح حسب النسبة المتفق عليها، ومن جهة أخرى فإن من شروط القياس أن يكون حكم الأصل ثابتاً وحكم الأصل في قضيتنا هذه - وهو ضمان الأجير المشترك - مسألة خلافية؛ لذا لا يصح القياس عليها¹، الأمر الذي دعا بعض الباحثين إلى اقتراح قيام شركات التأمين الإسلامية بتأمين أموال المصارف الإسلامية².

ثالثاً: توظيف حسابات الاستثمار وفق صيغة المضاربة في بنك البركة الجزائري

1. نشأة وتأسيس بنك البركة الجزائري

واجهت عملية تأسيس بنك البركة الجزائري صعوبات قانونية إدارية وسياسية تمثلت في كل من الحظر القانوني المفروض على الاستثمار المصرفي الأجنبي وتم تجاوز قانون 82-13 المتعلق بتكوين وسير شركات الاقتصاد المختلط³، بالاعتماد على الاستثناء الذي تنص عليه المادة الثانية منه على عدم خضوع الشركات المختلطة المنشأة في ظل اتفاقية دولية بين الجزائر والطرف الأجنبي لأحكام هذا القانون، وعليه تم تكييف بنك البركة الجزائري على أنه شركة مختلطة الاقتصاد منشأة في ظل اتفاقية دولية تخضع لأحكام الاتفاقية الموقعة بين الجزائر والطرف السعودي. ولتفادي الإشكال لدى بعض الأطراف في السلطة

¹- نزيه حماد: مدى صحة تضمين يد الأمانة بالشرط، بحث في كتابه: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، ط1، دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية، 2001، ص411.

²- حسن الأمين: المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1993، ص63.

³- القانون رقم 82 - 13، المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، ج.ر، العدد 35 رقم 1724 لسنة 1982.

العمومية حول الطابع الإسلامي للبنك حذفت صفة الإسلامي واكتُفِيَ باسم بنك
البركة الجزائري¹.

¹ - عجة الجيلالي: عقد المضاربة في المصارف الإسلامية بين الفقه الإسلامي والتقنيات المصرفية، دار الخلدونية،
الجزائر، 2006، ص229.

وقد كان ذلك نتيجة اتصالات وتعاملات سابقة بين الجزائر ومجموعة البركة¹ عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ففي سنة 1984 كان أول اتصال عملي، توج بتقديم اعتماد مالي للجزائر قيمته النقدية 30 مليون دولار لدعم التجارة الخارجية.

أما ثاني لقاء فكان خلال ندوة البركة التي عقدت بالجزائر ما بين 17 و20 نوفمبر 1986 بناء على الدعوة الموجهة من الحكومة الجزائرية، وأهم ما نوقش فيها فكرة إنشاء بنك إسلامي بالجزائر، وقد رأى بعض مستشاري الرئاسة إن أساس القلق الرسمي من إنشاء بنك إسلامي ليس إيديولوجيا اتجاه أسلمة البنوك وإنما تخوف اقتصادي يتعلق بقياس درجة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد عمومي في ظل اقتصاد حر ومفتوح أمام

¹ - تعتبر مجموعة البركة المصرفية بنك إسلامي عالمي ريادي، حيث تقدم خدمات المصرفية الفردية والتجارية والاستثمارية، وخدمات الخزنة وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، بينما يبلغ مجموع حقوق الملكية نحو مليار دولار.

ويعود أول تأسيس لبنك البركة إلى عام 1982 تحت اسم "دلة البركة" برأس مال مدفوع آنذاك مقداره 50 مليون دولار أمريكي، وكان موقعها جدة بالمملكة العربية السعودية، ومنذ ذلك الوقت استطاعت أن تجعل نفسها من أكبر المؤسسات المالية الإسلامية عن طريق اكتساب المعلومات والخبرات، وبناء علاقات مميزة مع الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك ما جعلها تتطور أكثر لتتأسس من جديد في 22 جويلية 2002 على الشكل المعروف حاليا بـ "مجموعة البركة المصرفية"، ومقرها مملكة البحرين، وكانت المجموعة مملوكة بنسبة 55% للشيخ صالح كامل، ونسبة 45% لشركة "دلة البركة" القابضة. وتعمل المجموعة بموجب ترخيص بنك أوفشور [«OBU» OFFSHORE BNAHING UNITS]: الوحدات المصرفية الخارجية وهي البنوك المسموح لها بتقديم كافة الخدمات المصرفية ماعدا فتح حساب للأفراد المقيمين داخل الدولة]. وتملك حصص المساهمة في رؤوس أموال عدة بنوك تابعة. ولدى المجموعة شبكة جغرافية واسعة من البنوك التابعة والمتواجدة في عشر بلدان، والتي بدورها تقدم خدماتها من خلال أكثر من 230 فرع. وهذه البنوك هي بنك البركة الجزائري، بنك الأمين وبنك البركة الإسلامي في البحرين، بنك التمويل المصري السعودي في مصر، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة اللبناني، بنك البركة المتحد في جنوب إفريقيا، بنك البركة السوداني، بنك التمويل السعودي التونسي في تونس، وبنك البركة التركي للمساهمات وبنك البركة الباكستاني. معلومات متوفرة على الخط:

www.abg.bh و www.elbaraka.com/history/corporite

المستثمرين الأجانب. ومن بين ما خلصت إليه تشكيل لجنة متابعة مشتركة بين مجموعة البركة للعربية السعودية والجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹. وتم على هامش الندوة الرابعة عشر للبنك الإسلامي المنعقدة في الجزائر إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 1 مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية كمشروع مشترك للتمويل على أن يعمل وفق أحكام الشريعة ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية ذات الجدوى الاقتصادية.

ولقد بلغ رأس المال للبنك آنذاك 500 مليون دينار موزعة على التساوي بين كل من مجموعة دلة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعد صدور قانون النقد والقرض بتاريخ 14/04/1990 الذي حل الإشكالات السابقة بانفتاحه أمام الخواص والأجانب ومنحهم إمكانية إنشاء بنك في الجزائر، وعليه تم إنشاء بنك البركة الجزائري في إطار هذا القانون يستند إلى قانون أساسي ويتحرك ضمن حدوده. كما تجدر بنا الإشارة إلى أنه لا يوجد في الجزائر قانون خاص بالبنوك الإسلامية لينظم العمل المصرفي الإسلامي.

وفي 18 فيفري 2006 قام بنك البركة الجزائرية بالرفع من رأسماله الذي أصبح يساوي 2.500.000.000 دينار جزائري، طبقا لتعليمات بنك الجزائر رقم 03-04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية.

2. التطبيق العملي لصيغة المضاربة في بنك البركة

يمر السير التطبيقي لعملية المضاربة في بنك البركة بسلسلة من المراحل وحزمة من الإجراءات، يمكن ترتيبها كما يلي:

¹ - عجة الجيلالي: المرجع السابق، ص 229.

- أ- يتقدم المستثمر (المضارب الثاني) بملف طلب تمويل (الملحق رقم 02) يتضمن بالإضافة إلى الوثائق اللازمة، دراسة مفصلة للمشروع أو العملية المقترحة على البنك، تتضمن أساساً حساب استغلال تقديري؛
- ب- بعد دراسة الملف من ناحية المخاطر، مهنية العميل، الضمانات المقترحة، مطابقة ونظامية العملية، وبعد موافقة الجهات المتخصصة، يفتح البنك التمويل للمدة الخاصة بالعملية. يمثل مبلغ التمويل حصة البنك في رأس مال المشروع؛
- ج- بالموازاة يوقع الطرفان عقد المضاربة الذي يحدد فيه الشروط المالية والتجارية التي تسير العملية وحقوق والتزامات كل طرف (الملحق رقم 03)؛
- د- يُسند تسيير المشروع أو العملية للمستثمر الذي يقدم دورياً للبنك تقريراً مفصلاً ومبرراً؛
- هـ- يجب أن توطن مجموع العمليات المتعلقة بعقد المضاربة لدى شبائيك البنك. كما يقوم البنك بتسديد كافة النفقات المسجلة في إطار عملية ووضع المشروع أو العملية الممولة في حدود التمويل المفتوح. تتم التسديدات مباشرة لصالح مُورد الخدمات والمستفيدين الآخرين، إلا في بعض النفقات مثل تسديد مصاريف المستخدمين، التنقلات والمصاريف الأخرى. تكون التسديدات مشروطة بتقديم طلب تسديد موقع من طرف المضارب مع التبريرات اللازمة لكل فئة من النفقات (فواتير، كشوف، وضعية الرواتب، وثائق ضريبية، شبه ضريبية أو جمركية...).
- و- بالإضافة إلى التكفل بها محاسبياً، يجب أن تكون عمليات المضاربة موضوع متابعة شبه محاسبية مدققة على مستوى البنك وعلى أساس الوثائق المبررة المقدمة؛
- ز- يحتفظ البنك بحق الفصل في نظامية النفقات في إطار المضاربة، وفي هذا الصدد يمكنه رفض تطبيق طلبات التسديد؛

- ح- توضع إيرادات البيع في حساب تسديد المضاربة. هذا الأخير يسير كحساب جاري غير مؤهل للأرباح؛
- ط- بالنسبة لعمليات المضاربة غير الظرفية، يعد الطرفان دورياً (شهرياً، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنوياً) حساب استغلال يوضع في الجانب الدائن مجموع التكاليف المرتبطة بالعملية سواء سددت من طرف البنك أو المضارب، وفي الجانب المدين مجموع الإيرادات المسجلة بصدد المضاربة؛
- ي- يوزع ناتج الاستغلال (أرباح أو خسارة) بين الأطراف حسب الاتفاق التعاقدية، أو إعادة دمجها في المضاربة، أو وضعه في حساب قيد التخصيص. بالنسبة للمضاربات الظرفية، يعد حساب الاستغلال عند اختتام العملية. غير أن توزيع الأرباح لا يتم إلا بعد التسديد الفعلي لرأس مال المضاربة.

خاتمة

- من خلال ما تمت معالجته في ثنايا هذا البحث يمكن تسجيل النتائج التالية:
1. يتم توظيف حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية عبر صيغة المضاربة التي تقوم على مبدأ مشاركة المصرف لأرباح الأموال المودعين في الريح والخسارة؛
 2. تظل الأموال المودعة في حسابات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية مملوكة لمن أودعها ويعتبر المصرف مضارباً أو وكيلًا عن المودع في توظيف هذه الأموال وذلك عبر الدفع بها لمستثمرين (مضاربين) تكون علاقته بهم علاقة مضاربة أيضاً؛
 3. ويترتب على ذلك أن طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمضارب تُبنى على مبدأ أمانة المضارب، فلا يضمن إلا في حالة تعديه أو تقصيره؛
 4. يتم توزيع الأرباح بين المصرف والمودع حسب النسبة الشائعة المتفق عليها مسبقاً. وإن لم يتحقق الربح يخسر المودع ماله ويخسر المصرف مجهوده؛

5. أن المضاربة المشتركة على ما توفره من مصالح لأرباب الأموال والعاملين عامة في نطاق الاستثمار الإسلامي، فإنها لا تخلو من مخاطر، لافتقادها للكثير من ضوابط التعامل المصرفي؛ وتحديد الضمان، مما يتيح فرص التلاعب من جانب المضاربين، الأمر الذي من شأنه أن يعرض أموال المستثمرين للخطر؛ مما يحول دون إيداع أموالهم لدى تلك المصارف.

قائمة المراجع

1. ابن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد، اعتنى به: هيثم طعيمة، ط1، صيدا، المكتبة العصرية، 1423هـ-2002م.
2. ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار "حاشية ابن عابدين"، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، 1966.
3. ابن قدامة: المغني، ط1، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
4. أبو زيد، محمد عبد المنعم: المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث في كتاب: الوقائع - دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية -، جامعة الشارقة مركز البحوث والدراسات، الشارقة، 2003م.
5. أحمد محمد الزرقا: شرح القواعد الفقهية، صححه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا، ط2، دار القلم، دمشق - سوريا، 1409هـ - 1989م.
6. جمال فريد - أليان أبو خضير: النقود والبنوك، ط1، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002.
7. حسن الأمين: المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1993.
8. زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم: الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبي حنيفة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ.
9. سامي حمود حسن: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار الاتحاد العربي للطباعة، 1976.
10. طلال أحمد النجار: المضاربة المشتركة ومدى تطبيقاتها في المصارف الإسلامية في فلسطين (معوقاتها - تطويرها)، رسالة ماجستير في الفقه المقارن مقدمة إلى كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2002.
11. عبد الرزاق رحيم جدي الهيثي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

12. عجة الجبالي: عقد المضاربة في المصاريف الإسلامية بين الفقه الإسلامي والتقنيات المصرفية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
13. مالك بن أنس الأصبحي، المدونة الكبرى - رواية سحنون عن ابن القاسم عن الإمام مالك، دار الفكر، القاهرة.
14. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1415 هـ - 1995 م.
15. محمد بن أحمد الأزهرى، أبو منصور: تهذيب اللغة، ط 1، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.
16. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
17. محمد عرفه الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت.
18. محمد علي محمد أحمد البنا، القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006.
19. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
20. منصور محمود مقدادي ونبيل محمد المغيرة: محاسبة شركة المضاربة في الفقه الإسلامي) دراسة تحليلية مقارنة مع المصارف الإسلامية المعاصرة)، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد 2، 1431هـ - 2010م
21. نزيه حماد: مدى صحة تضمين يد الأمانة بالشرط، بحث في كتابه: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، ط1، دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية، 2001.
22. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت: الموسوعة الفقهية.
23. وهبة الزحيلي: المعاملات المالية المعاصرة، ط 4، دار الفكر، دمشق، 2007.
24. يوسف بن عبد الله الشبيلي، الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط1، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية، 1425هـ - 2005م
25. القانون رقم 82-13، المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط، ج.ر، العدد 35 رقم 1724 لسنة 1982.
26. القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 ابريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج.ر، العدد 18 لسنة 1990.
27. www.elbaraka.com/history/corporite
28. www.abg.bh

8 T E < S021MN OP <

السيد/ الشركة :.....
 المقيد بالسجل التجاري لدى ولاية:.....تحت رقم.....
 العنوان :.....
 رقم الحساب :.....وكالة.....
 إلى عناية السيد مدير وكالة بنك البركة الجزائري
 ب.....

الموضوع/ طلب تمويل

سيدي المدير ، بالإشارة إلى أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض و أحكام القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري ولاسيما المتعلقة بالتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة و الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري ، يشرفنا أن نطلب منكم منحنا تمويلا نقديا في شكل : (1)

☐ مرابحة على عقار	☐ اعتماد إيجاري على عقار	☐ استصناع (البنك مستصنع)
☐ مرابحة تمويل استهلاك	☐ اعتماد إيجاري على منقول	☐ مضاربة
☐ مرابحة متوسطة المدى (تجهيزات)	☐ عقد تأجير عقاري منتهي بالتمليك للأفراد	☐ مشاركة
☐ مرابحة قصيرة المدى (دورة استغلال)	☐ استصناع (البنك صانع)	☐ سلم

لتسديد جزء من ثمن: (2)

- ☐ الفاتورة / الفواتير
☐ المشروع
☐ العقد

المرفق (ة) بهذا الطلب.
 وأصرح أنني اطلعت على الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري والعقود الملحقة بها، وإنني أوافق وأصدق على هذه الشروط وأحكام هذه البنود، دون أن يمكنني الرجوع على البنك بشأنها.
 والتزم بالوفاء بكل الالتزامات المتضمنة في بنود العقود المرفقة بالشروط المصرفية، وتسديد جميع الأقساط المستحقة في الأجل المحددة بموجب السندات لأمر و/أو جدول الاستحقاق الذي أوقع عليهم بهذا الصدد.
 ب.....في.....
 التوقيع

(1) و (2) وضع علامة X في الفاتة القصصية

T T ') S031MN OP <

بين :

1- بنك البركة الجزائري شركة أسهم خاضعة لأحكام الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، ذات رأسمال قدره 2.500.000.000 دج، الكائن مقرها بحي بوتلجة هوينف، فيلا رقم 01، بن عكنون، الجزائر، مقيدة بالسجل التجاري بالجزائر تحت رقم 00/B/0014294، ينوب عنها في الإمضاء على هذا العقد السيد بصفته مدير وكالة

ويشار إليه فيما بعد بالطرف الأول.

2 - و السيد / الشركة المسجل تحت رقم في السجل التجاري مقره الاجتماعي ينوب عنه في الإمضاء السيد بصفته
و يشار إليه فيما يلي الطرف الثاني

المضاربة بمهنية وأمانة .

المادة الثامنة:

بالإضافة إلى جدول الاستغلال التقديري و/أو النهائي يحق للطرف الأول أن يطلب من الطرف الثاني أي مستند ذي علاقة بالمضاربة، كما يحق له أيضا أن يجري رقابة تنفيذ أو معالمة المنجزة في إطار هذه المضاربة، وبلازم الطرف الثاني بتسهيل مهمة الطرف الأول في ذلك وتقديم كل المعلومات التي لها علاقة بالمعطيات المشار إليها

المادة التاسعة:

يتعهد الطرف الثاني بأن يستعمل المال المقدم له بموجب المضاربة إلا في الأغايات المصرح بها أعلاه ويكون مسؤولا عن كل مخالفة أو ضرر أو نقصان .

المادة العاشرة:

لا يجوز للطرف الثاني خلط مال المضاربة بماله دون إذن الطرف الأول، ولا هبته ولا قرضه أو الاقتراض عليه.

المادة الحادية عشر:

إذا تلف شيء من مال المضاربة حسب من الربح، فإن جاوزه حسب الباقي من الرأسمال.

المادة الثانية عشر:

بعد الطرف الثاني مسؤولا عن أية مخالفة، تجاوز، إهمال أو تقصير يرتكبه أثناء تسييره لمعاملة المضاربة ويتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك
تعتبر مخالفة لمضمون هذا العقد أي خرق للقوانين أو تنظيم المعمول بهما وكذا لينود هذا العقد.
يعتبر تجاوزا وإهمالا، أي تقصير من الطرف الثاني في القواعد المهنية أو العرفية المعمول بها في النشاط موضوع عقد المضاربة.
يتحمل الطرف الثاني كل ضرر أس كادت طبيعته والنتائج عن التقصير المشار إليه أعلاه.

المادة الثالثة عشر:

يفسخ العقد تلقائيا ويصبح رأسمال المضاربة مستحق الأداء فوراً في الحالات التالية:
- في حالة عدم إيداع الطرف الثاني إيرادات المضاربة لدى البنك و/أو عدم التسديد عند أجل الاستحقاق للالتزامات المكتبة في إطار هذا العقد

تصهيد:

إشارة إلى أحكام النظام الأساسي لبنك البركة الجزائري الخاصة بالتعامل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية،
بالإشارة إلى الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائري الملحق بهذا العقد والتي تعتبر الإطار المرجعي للشروط المالية لهذا العقد .
بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين البنك والعميل عند فتح الحساب والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .
وبناء على طلب التمويل بالمضاربة الذي قدمه العميل.
وبناء على حساب (حسابات) الاستغلال التقديري المعد من العميل، كملحق لهذا العقد والذي يعتبر جزء لا يتجزأ منه .
اتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية على ما يلي :

المادة الأولى:

اتفق الطرف الأول مع الطرف الثاني على تمويل المشروع أو العملية المبينة في طلب التمويل بموجب عقد المضاربة هذا، وفقا للشروط العامة التي يخضع لها البنك وكذا الشروط الخاصة لهذا العقد.

المادة الثانية:

يستثمر الطرف الثاني مبلغ المضاربة في العملية أو المشروع المبين في طلب التمويل.

المادة الثالثة:

يكون الطرف الثاني أمينا على رأي المال وموكلا للتصرف فيه وشريكا في الربح.

المادة الرابعة:

تحدد مدة المضاربة وفقا لطلب التمويل وموافقة البنك عليه، ويحتفظ الطرف الأول بحقه في تصفية المضاربة إذا تبين له عدم جدوى الاستمرار فيها دون الإخلال بالمدة.

المادة الخامسة:

توزع نتائج أرباح المضاربة حسب النسب المحددة في الاستغلال التقديري ويعد موافقة البنك عليها.

المادة السادسة:

لا يمكن توزيع أرباح المضاربة إلا بعد استرجاع المبلغ الكامل للمضاربة لصالح الطرف الأول.

المادة السابعة:

يلتزم الطرف الثاني بالحرص التام على الحفاظ على رأسمال المضاربة واستثماره ورعايته رعاية الرجل العادي وتسيير عملياته

يخصص لفائدة البنك كل الضمانات العينية وأو الشخصية التي يطلبها البنك منه .

المادة الخامسة عشر :

تتق الطرفان أن كل المصاريف، الحقوق والإلتزام الخاصة بهذا العقد أو المترتبة منع حالا ومستقبلا على عاتق العميل وحده الذي يوافق على ذلك صراحة وذلك بأن يدفعها مباشرة أو يخصمه من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى البنك.

المادة السادسة عشر :

تعتبر مرفقات العقد وأي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان ، كتابيا جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا له .

المادة السابعة عشر :

لتنفيذ هذا العقد ، اختار الطرفان موطنهما لهما العناوين المذكور أعلاه

المادة الثامنة عشر :

أي خلاف ناتج عن تنفيذ هذا العقد أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله ودبا يحال على محكمة الجزائر بالاتفاق.

المادة التاسعة عشر :

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ أصلية موقعة من الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية أو القانونية.

- في حالة توقف النشاط التجاري، إفلاس، تصفية قضائية أو تصفية بالتراضي.

- في حالة عدم تمكن الطرف الأول، لأي سبب كان من قيد الرهن على الممتلكات التي يخصصها الطرف الثاني كضمان تسديد التمويل موضوع عقد المضاربة، أو إذا تم التسجيل لصالح بائع أو أي دائن آخر.

- في حالة البيع بالتراضي أو القضائي للممتلكات المخصصة كضمان من الطرف الثاني وكذلك في حالة إعسار أو نقل هذه الممتلكات لشركة أخرى.

- في حالة وجود الطرف الثاني موضوع متابعة لأسباب ضريبية - في حالة تحويل الممتلكات الناتجة عن النشاط موضوع هذا العقد لدى هيئة مالية غير الطرف الأول .

- في حالة عدم تغطية الضمانات المخصصة لهذا التمويل موضوع عقد المضاربة .

- في حالة وفاة المضارب يطالب جميع الورثة بمبلغ المضاربة غير أنه بإمكان الطرف الأول إقادة زوجة وأطفال المدين الشرعيين بهذه المضاربة شريطة أن يكونوا مؤهلين للتكفل بالتزامات المرحوم .

- ويصفى عامة في الحالات الأخرى التي يتضمنها القانون

المادة الرابعة عشر :

ضمانا لتسديد مبلغ التمويل محل هذا العقد بما في ذلك الأصل ، سبة الربح ، النفقات والمصاريف ، يلتزم الطرف الثاني بأن

حرر في يوم

الطرف الثاني

الطرف الأول